

أثر الاستثمار في رأس المال البشري على تعزيز الشمول المالي في بعض الدول العربية للفترة (2019-2004)

The impact of investment in human capital on enhancing financial inclusion in some Arab countries for the period (2004-2019)

مرسلي نزيهة، مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية، جامعة غرداية (الجزائر)

Econaziha222@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/30/09

تاريخ القبول: 2022/09/16

تاريخ الاستلام: 2022/04/07

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الاستثمار في رأس المال البشري في تعزيز الشمول المالي باقتصاديات بعض الدول العربية خلال الفترة 2004-2019. لاختبار الفرضيات تم استخدام تحليل السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) وفق البرنامج الإحصائي Eviews9، وخلصت نتائج هذه الدراسة إلى: - أن الاستثمار في رأس المال البشري عن طريق التعليم سوف ينعكس على مستوى التوعية المالية، المعرفة الرقمية، الوعي التقني وثقافة استخدام المنتجات المالية لدى المواطنين مما يجعلهم أكثر طلباً للخدمات المالية، كما يعمل على رفع مستوى الوعي المصرفي بزيادة التعامل مع المؤسسات المصرفية مما سينعكس على زيادة نسبة الاقتراض.

كلمات مفتاحية: استثمار في رأس مال بشري، شمول مالي، خدمات مالية، تكنولوجيا مالية.

تصنيفات JEL : J20 ,G30

Abstract:

This study aims to identify the impact of human capital investment in enhancing financial inclusion in the economies of some Arab countries during the period 2004-2019. To test the hypotheses, cross-sectional chain analysis (Panel Data) was used. According to the statistical program Eviews9, The results of this study concluded: - Investment in human capital through education will be reflected in the level of financial awareness, digital knowledge, the level of technical awareness and the culture of using financial products among citizens, which makes them more in demand for financial services, It also works to raise the level of banking awareness by

increasing dealing with banking institutions, which will be reflected in an increase in the rate of borrowing .

Keywords: investment in human capital, financial inclusion, , Financial Services, financial technology

Jel Classification Codes: G30 ,J20 .

1. مقدمة:

يُحظى الشمول المالي في الآونة الأخيرة باهتمام كبير من طرف معظم حكومات الدول، لما له من آثار إيجابية في تعزيز الاستقرار النظام المالي وفي رفع مستوى النمو الاقتصادي، من خلال توسيع انتشار الخدمات المالية وزيادة استخدامها والعمل على القضاء على القطاع غير الرسمي في المعاملات الاقتصادية ودخجه في النظام الاقتصادي الرسمي. كما يعد الاستثمار في رأس المال البشري من ضمن الاستراتيجيات التي تعتمد عليها الدول في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية، حيث يعد العنصر البشري عنصر رئيسي من عناصر الإنتاج لرفع مستوى النمو الاقتصادي، ولأن الشمول المالي يركز على التكنولوجيا المالية الرقمية التي تربط بين قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقطاع المالي في توسيع نطاق الخدمات المالية فالعنصر البشري هو عامل مؤثر في استخدام هذه التكنولوجيا الجديدة، مما يستدعي التركيز عليه وإعطائه أولوية من خلال تشجيع الاستثمار في رأس المال البشري بالإفناق على التعليم والبحث والتطوير.

إشكالية الدراسة: وبناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية على النحو التالي:

ما مدى تأثير الاستثمار في رأس المال البشري في تعزيز الشمول المالي في اقتصاديات بعض البلدان العربية للفترة 2004-2019 ؟

الأسئلة الفرعية: - هل يوجد تأثير معنوي بين الاستثمار في رأس المال البشري المقاس ب عدد الالتحاق بالتعليم العالي (%من الإجمالي) والشمول المالي المقاس ب عدد فروع البنوك التجارية (لكل 1000 بالغ)؟

- هل يوجد تأثير معنوي بين الاستثمار في رأس المال البشري المقاس ب عدد الالتحاق بالتعليم العالي (%من الإجمالي) و الشمول المالي المقاس ب عدد أجهزة الصرف الآلي (لكل 100 ألف بالغ)؟

- هل يوجد تأثير معنوي بين الاستثمار في رأس المال البشري المقاس بـ عدد الالتحاق بالتعليم العالي (% من الإجمالي) و الشمول المالي المقاس بـ عدد المقترضون من البنوك التجارية (لكل 1000 بالغ)

فرضيات الدراسة : انطلاقا من الاشكالية السابقة صغنا الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

-يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين الاستثمار في رأس المال البشري و الشمول المالي .

الفرضيات الفرعية:

الفرضية الأولى: يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين الاستثمار في رأس المال البشري المقاس بـ عدد الالتحاق بالتعليم العالي (% من الإجمالي) و الشمول المالي المقاس بـ فروع البنوك التجارية (لكل 1000 بالغ)؛

الفرضية الثانية: يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين الاستثمار في رأس المال البشري المقاس بـ عدد الالتحاق بالتعليم العالي (% من الإجمالي) و الشمول المالي المقاس بـ عدد أجهزة الصرف الآلي (لكل 100 ألف بالغ)؛

الفرضية الثالثة : يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين الاستثمار في رأس المال البشري المقاس بـ عدد الالتحاق بالتعليم العالي (% من الإجمالي) و الشمول المالي المقاس بـ عدد المقترضون من البنوك التجارية (لكل 1000 بالغ).

أهداف الدراسة: تهدف هذه إلى: -دراسة أثر الاستثمار في رأس المال البشري على تعزيز الشمول المالي في اقتصاديات بعض الدول العربية؛

-الخروج بتوصيات من شأنها تحسين مستويات الشمول المالي في الدول العربية.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة كون الشمول المالي من الموضوعات التي تحتل أهمية كبيرة بالنسبة للدول لما له من دور في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء ، ولمواكبة التطورات الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد العالمي .

حدود الدراسة: الإطار المكاني : اقتصرت دراستنا على أربعة دول عربية الجزائر ، تونس ، مصر و قطر. الحدود الزمانية : امتدت هذه الدراسة في مجملها من سنة 2004 إلى 2019 ، وهذا في حدود ما توفرت لنا المعلومات الخاصة بالدول محل الدراسة مجتمعة من قاعدة بيانات البنك الدولي، حيث توجد سنوات مفقودة لعدم توفر بياناتها في قاعدة بيانات البنك الدولي، وتعتبر هذه من صعوبات الدراسة .

الدراسات السابقة:

-آسيا سعدان ، نصيرة محاجبية 2018 و هي عبارة عن مقالة الصادرة عن مجلة دراسات وأبحاث، العدد 3، الجزائر ، 2018 بعنوان: واقع الشمول المالي في المغرب العربي دراسة مقارنة: الجزائر ، تونس و المغرب ، تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الشمول المالي في دول المغرب العربي بتحليل المؤشرات الشمول المالي الجزئية ومقارنتها بين الدول عينة الدراسة، و قد توصلت هذه الدراسة إلى وجود تفاوت بسيط بين دول المغرب العربي من خلال مؤشرات الشمول المالي الجزئية مما جعلها تصنف ضمن مجموعة الدول ذات الشمول المالي المتوسط.

- سيد عمر زهرة ، بن عبد الفتاح دحمان 2020 و هي عبارة عن مقالة الصادرة عن مجلة التكامل الاقتصادي ، المجلد 8 ، العدد 1، الجزائر ، 2020 بعنوان: التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي دراسة حالة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مؤشرات الشمول المالي في الوطن العربي ومقارنتها وتصنيفها، وإلى التعرف على واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي ومدى قدرتها على تقديم أشكال من عمليات مصرفية مبتكرة بهدف تعزيز الشمول المالي في العربي، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للبيانات والمؤشرات الصادرة عن الهيئات الدولية مثل صندوق النقد الدولي واتحاد المصارف العربية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن المنطقة العربية تسجل أدنى مستويات الشمول المالي في العالم رغم تركيز شركات التكنولوجيا المالية في دول الخليج العربي .

- بوعويبة سليمة، أكنزة عائشة 2019 و هي عبارة عن مقالة الصادرة عن مجلة الابداع، المجلد 9 ، العدد1 ، الجزائر ، 2020 بعنوان: الاستثمار في رأس المال البشري كآلية لنقل وتوطين التكنولوجيا. تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية الاستثمار في رأس المال البشري في نقل المعرفة والتكنولوجيا والتعرف على مختلف الأساليب المتبعة في توطين ومدى مساهمة العنصر البشري في ذلك. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن للعنصر البشري دور هام في نقل التكنولوجيا باعتباره العنصر الفاعل في نقل المعرفة، الابتكار و الابداع، وهذا ما يقتضي الاهتمام بالاستثمار فيه لأي دولة في ظل بيئة سريعة التغيير.

تختلف دراستنا عن الدراسات السابقة، حيث تركز على بعض الدول العربية (الجزائر، تونس، مصر، قطر) ، وتهدف إلى البحث عن آليات لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية من خلال الاستثمار في العنصر البشري ، ومعرفة مدى تأثير الاستثمار في العنصر البشري على رفع مستوى الشمول المالي في الدول العربية عينة الدراسة ، كما تختلف المؤشرات المستخدمة لقياس المتغير التابع أي الشمول المالي عن الدراسات السابقة، وذلك باستخدام تحليل السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data).

2. الإطار النظري للدراسة

1.2 الاستثمار رأس المال البشري :

1.1.2 مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري :

ظهر مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري سنة 1960 عندما ركز الاقتصاديون على المنافع الاقتصادية الناجمة من التعليم والتدريب ، ويتولد رأس المال البشري عندما ترغب المؤسسة في الاستثمار في مواردها لغرض تطوير الأفراد العاملين لديها ، ويوضح هذا النوع من الاستثمارات حجم النمو الاقتصادي للدولة ، ونمو الإيرادات الخاصة بالأشخاص فضلا عن الزيادة في إنتاجية الأفراد داخل المؤسسة. (عباس، 2020، صفحة 40)، فهو عبارة عن استخدام جزء من الموارد المالية للأفراد أو المجتمع في تطوير قدراتهم ومهاراتهم بهدف رفع طاقتهم وكفاءتهم الإنتاجية من خلال زيادة مخزونهم المعرفي، وهذا بدوره يؤدي إلى نمو الطاقة الإنتاجية الكلية للمجتمع، فالعنصر البشري يعد عنصرا رئيسا من عناصر الإنتاج و عامل رئيسي لتعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل. (فريد، 2021، صفحة 59)

2.1.2 أهمية الاستثمار في رأس المال البشري : و تكمن أهميته فيمايلي :

- الاستثمار في رأس المال البشري هو في صميم الاستراتيجيات التي تنفذها دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتعزيز ازدهار الاقتصاد ، حيث أن الأفراد والمؤسسات والدول يدركون لتحقيق المزيد من التطور والاستمرار يتطلب مستوى عال من المعرفة والمهارات ضرورية ؛ (Johnston, 1998, p 7)

- يساهم في تحسين التماسك الاجتماعي من خلال معالجة مشكلة البطالة ، حيث أن معدلات البطالة والمستمرة ، وكذلك الرواتب المنخفضة تشكل خطرا على النسيج الاجتماعي إذا لم يتم التعامل مع هذه القضايا بشكل فعال على المدى القصير؛ (Johnston., 1998 ,p8)

- يؤدي في أغلبه لتحقيق منافع طويلة الأجل وتمثل في النظرة تجاه طبيعة العمل ، وهذا ما يؤدي لزيادة القدرات الإبداعية ، تحسين الإنتاجية ، زيادة الإيرادات، كما يحقق المزيد من الخدمات و السلع . ويحسن العلاقات بين الموردين و العملاء. (ليلي، 2014، صفحة 170)

6.1.2 قياس الاستثمار في رأس المال البشري: هناك مجموعة من المقاييس التي اقترحتها منظمة التنمية

و التعاون الاقتصادي و التنمية OECD لإيجاد مقياس رأس المال و الاستثمار فيه و هي كمايلي: -
تأهيل عالي المستوى : و يعكس ذلك من خلال المقاييس التالية: النمو في المؤهلات الجامعية، النمو في مستويات التحصيل في مختلف المجالات .

-معدلات التخرج و التسجيل: و يظهر من خلال المقاييس التالية : عدد المسجلين في التعليم

(المستوى الثالث) الثانوي، تطور حجم التخرج (أعداد المتخرجين) على مستوى الجامعة.

الاستثمار في التعليم: ويندرج ضمن هذا المقياس العناصر التالية : الإنفاق المتخصص لكل طالب في

مستويات تعليم مختلفة ،نسبة من الناتج المحلي الإجمالي التي تنفق على المؤسسات التعليمية ، الإنفاق

المتخصص للبحث والتطوير. (مداح، 2012، صفحة 24)

2.2 الشمول المالي:

1.2.2 المفهوم :

هناك العديد من الطرق الممكنة التي تم من خلالها تعريف الشمول المالي ، كل منها يمس إلى حد ما

أحد هذه الجوانب وصول الأفراد إلى الخدمات المالية ، ودرجة استخدام هذه الخدمات ، وجودتها

وتكلفتها (Adolfo Barajas, 2020, p. 5)،حسب البنك الدولي : وصول الأفراد والشركات

بتكلفة أقل إلى مجموعة كاملة من المنتجات وخدمات مالية مفيدة تتناسب مع احتياجاتهم (معاملات ،

مدفوعات ، مدخرات ، ائتمان والتأمين) من قبل مقدمين الخدمة موثوقين ومسؤولين. (Mohamed

Abdelafateh ABBES, 2018, p. 9) ، حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD و

الشبكة الدولية للتثقيف المالي INFE : يعرف على انه العملية التي تسعى إلى تعزيز الوصول إلى

المنتجات والخدمات المالية واسعة بأقل تكلفة وفي الوقت المناسب لمختلف شرائح المجتمع ، من خلال

تنفيذ مناهج قائمة ومبتكرة على أساس الوعي المالي والتعليم بهدف تعزيز الرفاه المالي والإدماج الاقتصادي

والاجتماعي. (Adele- Atkinson, 2013, p. 11).

حسب بنك التنمية الآسيوي : " هو وصول الأسر والشركات إلى الخدمات المالية بشكل سهل

وبأسعار معقولة المعقولة. (Naoyuki Yoshino, 2016, p. 4)

2.2.2 أهمية الشمول المالي : تظهر أهمية الشمول المالي في النقاط التالية :

-النهوض بالقطاع العائلي و المؤسسات الصغيرة ومن ثم زيادة كفاءة الوساطة المالية؛

- العمل على القضاء على القطاع غير الرسمي في المعاملات الاقتصادية و المالية وتشجيع ذلك القطاع على الاندماج في النظام المالي و الاقتصادي الرسمي لتعظيم الاثر الاقتصادي على مستوى الناتج القومي الاجمالي؛

- دعم النمو الاقتصادي من خلال الاهتمام بالمشروعات الصغيرة و متناهية الصغر ؛ (القاضي، 2021، الصفحات 89-90)

- له آثار إيجابية على الاستقرار المالي من خلال الحد من مخاطر التقلبات الدورية ، حيث أن الزيادة الكبيرة في عدد صغار المدخرين ستزيد من حجم واستقرار قاعدة ودائع البنوك ، كما أن الفئات ذات الدخل المنخفض محصنة نسبياً من التقلبات الدورات الاقتصادية ، وإدراجها في القطاع المالي سيحسن استقرار قواعد الودائع والقروض في النظام المالي. (Ozili, 2018, p. 331)

4.2.2 مؤشرات قياس الشمول المالي : حدد البنك الدولي مجموعة من المؤشرات تقيس مستوى

الشمول المالي في أي بلد ما: (Babas MOUNIRA, 2021, p. 136)

أ- استخدام الحسابات المصرفية: تركز المجموعة الأولى من المؤشرات على الحسابات الرسمية، آليات استخدام هذه الحسابات ، الغرض من هذه الحسابات ، حواجز أمام استخدام الحساب وبدائل الحسابات الرسمية. (Asli Demirguc-Kunt, 2012, p. 8).

ب- الادخار : تركز المجموعة الثانية من المؤشرات على سلوك الادخار، حيث ستكشف هذه المؤشرات استخدام طرق الادخار المجتمعية وانتشار ثقافة الادخار في المؤسسات المالية الرسمية. (Asli Demirguc-Kunt, 2012, p. 8)

ج- الاقتراض: المجموعة الثالثة تركز على مصادر الاقتراض (الرسمية وغير الرسمية) ، أغراض الاقتراض واستخدام بطاقات الائتمان. (Asli Demirguc-Kunt, 2012, p. 8)

3. الدراسة التطبيقية

1.3 منهج وعينة الدراسة:

1.1.3 منهج الدّراسة: تم الاعتماد على المنهج الوصفي لأنه يساعدنا في عرض المعلومات المتعلقة بأبعاد الدراسة، فحصها وتحليلها مما يسمح لنا بالخروج بالاستنتاجات و اقتراحات واقعية.

2.1.3 عينة الدّراسة: تتكون عينة الدراسة من أربع دول عربية المتمثلة في: الجزائر ، تونس ، مصر وقطر.

3.1.3 متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل : الاستثمار في رأس المال البشري وتم قياسه بـ عدد الالتحاق بالتعليم العالي (%من الإجمالي).

المتغير التابع : الشمول المالي وتم قياسه بـ: عدد فروع البنوك التجارية (لكل 1000بالغ)، عدد أجهزة الصرف الآلي (لكل 100 ألف بالغ) ، عدد المقترضون من البنوك التجارية (لكل 1000 بالغ).

4.1.3 الأدوات المستخدمة: تم اعتماد على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) وفق البرنامج الإحصائي (Eviews9)، والتي تمثل بيانات مجموعة الدول العربية محل الدراسة وهي البعد المقطعي والفترة الزمنية (2004-2019) هي البعد الزمني.

5.1.3 نتائج الدراسة ومناقشتها:

1. 5.1.3 تحليل تطور الاستثمار في رأس المال البشري في الدول العربية عينة الدراسة من خلال عدد الالتحاق بالتعليم العالي (% من الإجمالي) . (إ.ت.ع % من الإجمالي)

الجدول رقم (1) : تطور عدد الالتحاق بالتعليم العالي(% من الإجمالي) في الدول العربية محل الدراسة

(% من الإجمالي)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	
إ.ت.ع	19,15	20,87	21,34	23,6	-	29,91	29,89	31,21	الجزائر
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	
إ.ت.ع	32,2	33,89	34,48	36,78	42,63	47,65	51,37	52,62	تونس
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	
إ.ت.ع	29,9	31,76	32,43	32,67	33,75	35	35,42	35,17	مصر
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	
إ.ت.ع	35,88	34,96	35,33	35,19	32,82	32,15	31,75	31,85	مصر
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	
إ.ت.ع	28,93	30,12	29,93	30,27	29,99	30,54	31,42	29,75	

أثر الاستثمار في رأس المال البشري على تعزيز الشمول المالي في بعض الدول العربية للفترة (2004-2019)

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	السنة	
-	38,9	35,16	33,86	35,03	31,07	30,12	27,73	إ.ت.ع	
2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	السنة	قطر
11,07	9,36	9,31	10,34	11,93	17,34	17,42	17,46	إ.ت.ع	
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	السنة	
18,95	17,87	16,63	15,64	14,7	13,58	11,99	10,92	إ.ت.ع	

المصدر : من إعداد الباحثة بناء على معطيات البنك الدولي

من خلال الجدول رقم (1) الذي يوضح تطور عدد الالتحاق بالتعليم العالي (% من الإجمالي) في الدول العربية عينة الدراسة نلاحظ : في الجزائر فقد تراوحت هذه النسبة ما بين (15,19% ، 52,62%) ، حيث أخذت هذه النسبة في الارتفاع خلال فترة الدراسة ، وهذا راجع للإصلاحات التي شهدتها قطاع التعليم العالي من أجل تكوين رأس المال البشري مؤهل محاولة منها ربط الجامعة باحتياجات سوق العمل خاصة من خلال تبنيها نظام LMD ، الذي ساهم بشكل كبير في تزايد عدد المتخرجين من الجامعة في مدة قصيرة مقارنة بالنظام الكلاسيكي. في تونس فقد تراوحت هذه النسبة ما بين (9,29% ، 35,88%) ، حيث أخذت هذه النسبة في الانخفاض بشكل متذبذب خلال فترة الدراسة برغم من الإصلاح الذي تبنته الدولة من خلال مشروع إصلاح قطاع التعليم العالي والبحث العلمي 2015-2025 من أجل معالجة المشاكل التي يعاني منها القطاع التي من أهمها عدم استقلالية الجامعات وتدني مخرجات الجامعة. في مصر فقد تراوحت هذه النسبة ما بين (27,73% ، 38,90%) ، حيث أخذت هذه النسبة في الارتفاع بشكل متذبذب، وهذا راجع إلى تبني الدولة برنامج إصلاحيا من خلال اعتماد الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم العالي (2015-2030). في قطر فقد تراوحت هذه النسبة ما بين (9,31% ، 18,95%) ، حيث أخذت هذه النسبة في الارتفاع خلال فترة الدراسة ، وهذا راجع إلى سياسات الدولة التي اتخذتها من أجل تمكين الطالب من استكمال المرحلة الجامعية من خلال تقديم منح علمية حكومية و تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في قطاع التعليم العالي .

5.1.3 2. تحليل تطور فروع البنوك التجارية: (لكل 1000 بالغ) (ع.ف. ت لكل 1000 بالغ):

الجدول رقم (2): تطور فروع البنوك التجارية (لكل 1000 بالغ) في الدول العربية عينة الدراسة للفترة (2004-2019).

(لكل 1000 بالغ)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	
ع.ف.ت	4,73	4,72	4,95	5,06	5,24	5,17	5,06	5,18	الجزائر
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	
ع.ف.ت	5,23	5,22	5,21	5,26	5,25	5,22	5,22	5,23	تونس
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	
ع.ف.ت	11,8	12,1	12,89	13,6	14,32	14,88	16,39	16,86	مصر
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	
ع.ف.ت	18,11	19,24	19,24	19,99	20,66	21,7	22,08	-	قطر
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	
ع.ف.ت	3,8	3,81	3,92	4,21	4,46	4,58	4,61	4,62	قطر
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	
ع.ف.ت	4,57	4,56	4,56	4,61	4,74	5,22	4,99	5,23	قطر
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	
ع.ف.ت	21,49	20,22	18,56	17,78	17,65	17,39	17,13	12,43	قطر
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	
ع.ف.ت	12,31	11,53	13,23	10,58	11,32	9,12	7,9	9,44	قطر

المصدر : من إعداد الباحثة بناء على معطيات البنك الدولي

من خلال الجدول رقم (2) الذي يوضح تطور فروع البنوك التجارية (لكل 1000 بالغ) في الدول العربية عينة الدراسة نلاحظ: في الجزائر نلاحظ أن إتاحة فروع البنوك التجارية غير مستقرة، وهذا يمكن إرجاعه إلى الضغط الكبير الذي تشهده وكالات البنوك التجارية من طرف الزبائن وعدم تماشيها مع النمو الديمغرافي السكاني برغم من تزايد عدد وكالات البنوك الخاصة لتمثل ما يقارب ربع الوكالات المصرفية خلال السنوات الأخيرة بعدما كانت وكالات البنوك العمومية مهيمنة على القطاع المصرفي.

في تونس نلاحظ أن إتاحة فروع البنوك التجارية لكل 1000 بالغ في ارتفاع مستمر خلال فترة الدراسة، حيث شهد القطاع المصرفي التونسي تزيادا في عدد الفروع البنوك التجارية مقارنة بعدد السكان ، مما سمح ذلك بتوسيع شبكة إتاحة الخدمات المالية للزبائن وسهولة في الوصول إلى الحسابات المصرفية .

في مصر نلاحظ أن إتاحة فروع البنوك التجارية لكل 1000 بالغ تشهد انخفاض و ارتفاع خلال فترة الدراسة ، برغم من أن البنوك مستمرة في استراتيجيتها التوسعية لتعزيز الشمول المالي و التواجد المصرفي ،

إلا أنها بحاجة للمزيد من التوسع والانتشار من خلال زيادة الفروع لمقابلة النمو السكاني وتغطية احتياجات العملاء خاصة في محافظات الصعيد والمناطق الريفية وتقديم أفضل مستوى الخدمات المالية من الكفاءة والجودة . في قطر نلاحظ أن إتاحة فروع البنوك التجارية لكل 1000 بالغ تشهد انخفاض و ارتفاع خلال فترة الدراسة ، برغم من هذا التراجع في السنوات الأخيرة تعتبر قطر من الدول العربية الرائدة في مجال الشمول المالي، ولقد أشاد صندوق النقد العربي بجهود مصرف قطر المركزي لتعزيز الشمول المالي من خلال الخطة الاستراتيجية لتنظيم القطاع المالي بإنشاء بنية تحتية مالية قوية وإنشاء شبكة توزيع قوية ، مما سمح بتعزيز التواجد المصرفي بالقرب من القاعدة المتنامية للعملاء .

3.5.1.3 تحليل تطور عدد أجهزة الصراف الآلي (ع.أ.ص لكل 100 ألف بالغ):

الجدول رقم (3): تطور أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ للفترة (2004-2019)

(لكل 100 ألف بالغ)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	
ع.أ.ص	1,27	1,5	2,39	3,72	4,2	5,33	5,92	6,1	الجزائر
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	
ع.أ.ص	6,21	6,51	7,61	8,35	8,57	9,13	9,54	9,64	تونس
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	
ع.أ.ص	8,31	9,68	11,05	14,11	15,72	17,51	20,36	21,12	
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	
ع.أ.ص	22,26	23,14	24,5	26,4	27,76	29,99	30,72	-	مصر
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	
ع.أ.ص	2,65	3,34	4,44	5,42	6,48	7,69	8,64	9,22	
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	
ع.أ.ص	10,32	10,94	12,06	13,7	15,69	17,71	18,72	20,06	قطر
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	
ع.أ.ص	50,99	53,87	51,73	49,61	44,01	45,96	49,04	48,49	
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	
ع.أ.ص	55,6	57,07	56,38	57,86	58,53	56,95	55,55	54,84	

المصدر : من إعداد الباحثة بناء على معطيات البنك الدولي

من خلال الجدول رقم (3): تطور عدد الصراف الآلي (لكل 100 ألف بالغ) في الدول العربية عينة الدراسة نلاحظ: أن عدد الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ في ارتفاع مستمر في الدول عينة الدراسة خلال فترة الدراسة. وهذا التوسع في الفروع الإلكترونية يدخل في إطار تعزيز الشمول المالي في هذه الدول

، كما تجدر الإشارة أن بسبب تفشي جائحة كورونا ونتيجة الإغلاقات التي شهدتها معظم الدول و الأسواق زادت الحاجة لاستخدام ماكينات الصراف الآلي خاصة في عملية سحب النقود. و نلاحظ من خلال الجدول أن قطر تتصدر الدول عينة الدراسة من حيث عدد الصرافات الآلية، حيث كان لديها قرابة 54,84 جهاز صراف آلي لكل 100 ألف بالغ في عام 2019، ثم تونس في المرتبة الثانية ثم تليها دولة مصر، كما تحتل المرتبة الأخيرة الجزائر في عدد الصرافات الآلية، وهذا يدل على ضعف البنية التحتية الإلكترونية في الجزائر مما يستدعي ضرورة تطويرها لتعزيز الشمول المالي والتواجد المصرفي.

4.5.1.3 تحليل تطور الاقتراض من البنوك التجارية:

الجدول رقم (4): يوضح تطور عدد المقترضون من البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ للفترة 2004-2019 (ع.م. لكل 100 ألف بالغ).

(لكل 100 ألف بالغ)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	
ع.م	25,92	23,14	23,19	27,61	28,76	34,75	34,6	39,08	الجزائر
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	
ع.م	42,58	45,02	42,54	44,24	39,16	40,64	45,18	50,33	تونس
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	
ع.م	74,4	85,52	117,74	130,59	138,51	144,1	154,96	171,98	مصر
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	
ع.م	191,57	202,7	213,57	225,5	233,7	234,18	233,95	234,69	قطر
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	
ع.م	-	39,07	37,76	52,16	68,09	69,63	77,97	77,28	قطر
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	
ع.م	77,88	105,99	100,09	101,35	108,24	103,53	116,91	123,51	قطر
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	
ع.م	338,2	337,25	324,99	328,61	315,35	290,4	230,87	205,55	قطر
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	
ع.م	211,39	218,42	217,12	223,08	243,05	238,5	233,82	227,69	قطر

المصدر : من إعداد الباحثة بناء على معطيات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4) تفاوت كبير في عدد المقترضون من البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ في الدول عينة الدراسة، تتصدر تونس الدول عينة الدراسة حيث بلغ عدد المقترضون 234,69 لكل 100 ألف بالغ سنة 2019، ثم قطر في المرتبة الثانية حبت بلغ عدد المقترضون 227,6 لكل ألف

100 بلغ سنة 2019 ثم تليها دولة مصر لتصل إلى 123,51 جهاز لكل 100 ألف بالغ ، ثم تأتي الجزائر في المرتبة الأخيرة ببلوغ عدد المقترضون 50,33 لكل 100 ألف بالغ، ويمكن تفسير تدني عملية الاقتراض من البنوك التجارية في الجزائر إلى أسباب دينية بتحريم التعامل بالفوائد و التأخر في التوسع في الصيرفة الإسلامية و ارتفاع تكاليف الاقتراض .

6. 5.1.3 نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: لاختبار الفرضية الأولى قمنا أولاً بالمفاضلة بتقدير النماذج الثلاثة الخاصة ببيانات البانل (النموذج التجميعي ، نموذج الآثار الفردية الثابتة، نموذج الآثار الفردية العشوائية)
أ-اختبار وجود آثار فردية ثابتة: ونقصد بذلك المفاضلة بين النموذج التجميعي مع نموذج الآثار الفردية الثابتة ، وللقيام بهذه المفاضلة تم استخدام الاختبار الذي يوفره برنامج 9eviews هو اختبار Redundant Fixed Effects Tests الذي يعتمد أيضا على اختبار فيشر.

الجدول رقم 5: نتائج اختبار Redundant Fixed Effects Tests

Redundant Fixed Effects Tests			
Equation: EQFIX			
Test cross-section fixed effects			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	67.610330	(3,56)	0.0000
Cross-section Chi-square	93.380240	3	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج 9eviews
 من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن احتمالية الاختبار أقل من 0,05 قبول فرضية وجود آثار فردية ثابتة أي النموذج الأفضل هو نموذج الآثار الفردية الثابتة مقارنة مع النموذج التجميعي.

ب-المفاضلة بين نموذج الآثار العشوائية ونموذج الآثار الثابتة :

للمفاضلة بين هذين النموذجين تم استخدام اختبار **Hausman** الذي أعطى النتائج التالية:

الجدول رقم 6: نتائج اختبار Hausman

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Equation: EQRAND			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	3.353317	1	0.0122

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج 9eviews

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن احتمالية اختبار **Hausman** (0,01) أقل من 0,05 مما يعني قبول الفرضية البديلة التي تنص على أن نموذج الآثار الفردية الثابتة أفضل من نموذج الآثار الفردية العشوائية.

الجدول رقم (7): نتائج تقدير نموذج الآثار الفردية الثابتة لأثر فروع البنوك التجارية (لكل 1000 بالغ) على المتغير المستقل

Dependent Variable: NAB				
Method: Panel EGLS (Cross-section weights)				
Date: 01/10/22 Time: 20:29				
Sample: 2004 2019				
Periods included: 16				
Cross-sections included: 4				
Total panel (unbalanced) observations: 61				
Linear estimation after one-step weighting matrix				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SLS	0.013026	0.003089	4.216795	0.0001
C	9.895847	0.091814	107.7814	0.0000
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
Weighted Statistics				
Root MSE	2.679197	R-squared	0.843694	
Mean dependent var	41.99045	Adjusted R-squared	0.832529	
S.D. dependent var	42.77482	S.E. of regression	2.796247	
Sum squared resid	437.8639	F-statistic	75.56774	
Durbin-Watson stat	0.253482	Prob(F-statistic)	0.000000	

المصدر : من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج Eviews 9

من خلال الجدول رقم (7) أنه يوجد تأثير إيجابي بين الاستثمار في رأس المال البشري المقاس ب عدد الالتحاق بالتعليم العالي (% من الإجمالي) و الشمول المالي المقاس ب فروع البنوك التجارية (لكل 1000 بالغ)، وهذا التأثير معنوي حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0,0001 عند مستوى معنوية 0.05، وهذا يدل أن عند زيادة عدد الملتحقين بالتعليم العالي تعمل على زيادة عدد الفروع البنوك التجارية لكل 1000 بالغ، ويمكن تفسير ذلك أن الاستثمار في رأس المال البشري عن طريق التعليم سوف ينعكس على مستوى التوعية المالية و المعرفة المالية لدى المواطنين مما يجعلهم أكثر طلبا للخدمات المالية، ولتلبية احتياجاتهم وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية يتطلب زيادة الفروع البنكية، وكما يمكن تفسير ذلك من ناحية أخرى أن الاستثمار في رأس المال البشري عن طريق التعليم سوف يوفر عمالة مؤهلة مما يسهل على البنوك بإنشاء فروع لها، حيث تعتبر العمالة المؤهلة من أهم العوامل تأثيرا في إمكانية فتح فروع بنكية. أما القوة التفسيرية للنموذج نلاحظ أن معامل التحديد R² فقد بلغ 84,3 %، ومما يعني أن المتغير المستقل يفسر من 84,3 %، تغيرات المتغير التابع وهي نسبة عالية عند مستوى معنوية 0.05. والباقي يرجع لتغيرات أخرى خارج النموذج. أما بالنسبة المعنوية الكلية للنموذج تبين أن النموذج

معنوي من خلال قيمة مستوى المعنوية لاختبار فيشر (prob F-statistic) التي كانت أقل من 0,05، أي يمكن الاعتماد على النموذج في تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع. وبناء على النتائج السابقة: نقبل الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: لاختبار الفرضية الثانية قمنا أولاً بالمفاضلة بتقدير النماذج الثلاثة الخاصة ببيانات البانل (النموذج التجميعي، نموذج الآثار الفردية الثابتة، نموذج الآثار الفردية العشوائية).

أ- اختبار وجود آثار فردية ثابتة: ونقصد بذلك المفاضلة بين النموذج التجميعي مع نموذج الآثار الفردية الثابتة، وللقيام بهذه المفاضلة تم استخدام الاختبار الذي يوفره برنامج **views9** هو اختبار **Redundant Fixed Effects Tests** الذي يعتمد أيضاً على اختبار فيشر.

الجدول رقم 8: نتائج اختبار **Redundant Fixed Effects Tests**

Redundant Fixed Effects Tests			
Equation: EQFIX			
Test cross-section fixed effects			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	161.945014	(3,56)	0.0000
Cross-section Chi-square	138.446205	3	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج **views9**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن احتمالية الاختبار أقل من 0,05 مما يعني الفرضية قبول فرضية وجود آثار فردية ثابتة، أي النموذج الأفضل هو نموذج الآثار الفردية الثابتة مقارنة مع النموذج التجميعي. **ب- المفاضلة بين نموذج الآثار العشوائية ونموذج الآثار الثابتة:**

للمفاضلة بين هذين النموذجين تم استخدام اختبار **Hausman** الذي أعطى النتائج التالية:

الجدول رقم 9: نتائج اختبار **Hausman**

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Equation: EQRAND			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	24.173960	1	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج **views9**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن احتمالية اختبار **Hausman** (0,00) أقل من 0,05 مما يعني قبول الفرضية البديلة التي تنص على أن نموذج الآثار الفردية الثابتة أفضل من نموذج الآثار الفردية العشوائية.

الجدول رقم (10): نتائج تقدير نموذج الآثار الفردية الثابتة لأثر عدد أجهزة الصراف الآلي على المتغير المستقل

Dependent Variable: NGA Method: Panel Least Squares Date: 01/10/22 Time: 21:01 Sample: 2004 2019 Periods included: 16 Cross-sections included: 4 Total panel (unbalanced) observations: 61				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SLS	0.385017	0.104803	3.673726	0.0005
C	11.95268	2.995791	3.989826	0.0002
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
Root MSE	4.442976	R-squared	0.947094	
Mean dependent var	22.74010	Adjusted R-squared	0.943315	
S.D. dependent var	19.47649	S.E. of regression	4.637083	
Akaike info criterion	5.984460	Sum squared resid	1204.142	
Schwarz criterion	6.157483	Log likelihood	-177.5260	
Hannan-Quinn criter.	6.052269	F-statistic	250.6202	
Durbin-Watson stat	0.167068	Prob(F-statistic)	0.000000	

المصدر : من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج Eviews 9

من خلال الجدول رقم (10) أنه يوجد تأثير إيجابي بين الاستثمار في رأس المال البشري المقاس ب عدد الالتحاق بالتعليم العالي (% من الإجمالي) و الشمول المالي المقاس ب عدد أجهزة الصراف الآلي (لكل 100 ألف بالغ) ، وهذا التأثير معنوي حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0,0001 عند مستوى معنوية 0.05 ، وهذا يدل أن عند زيادة عدد الملتحقين بالمدارس التعليم العالي تعمل على زيادة عدد ماكينات الصراف الآلي ، ويمكن تفسير ذلك أن الاستثمار في رأس المال البشري عن طريق التعليم سوف ينعكس على مستوى المعرفة الرقمية ومستوى الوعي التقني وثقافة استخدام المنتجات المالية لدى المواطنين للوصول إلى حساباتهم المصرفية من أجل سحب النقود ودفع الفواتير عن طريق أجهزة الصراف الآلي ولتلبية احتياجاتهم يتطلب توفيرها وتوسيع انتشارها الجغرافي. أما القوة التفسيرية للنموذج نلاحظ أن معامل التحديد R² فقد بلغ 94.7 %، وما يعني أن المتغير المستقل يفسر 94.7 % من تغيرات المتغير التابع مما يدل على قوة تفسيرية عالية للنموذج عند مستوى معنوية 0.05، والباقي يرجع لمتغيرات أخرى خارج النموذج. أما بالنسبة المعنوية الكلية للنموذج تبين أن النموذج معنوي من خلال قيمة مستوى

المعنوية لاختبار فيشر (prob F-statistic) التي كانت أقل من 0,05 أي يمكن الاعتماد على النموذج في تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع .

وبناء على النتائج السابقة: نقبل الفرضية الثانية .

الفرضية الثالثة لاختبار الفرضية الثالثة قمنا أولاً بالمفاضلة بتقدير النماذج الثلاثة الخاصة ببيانات البانل (النموذج التجميعي ، نموذج الآثار الفردية الثابتة، نموذج الآثار الفردية العشوائية).

أ-اختبار وجود آثار فردية ثابتة: ونقصد بذلك المفاضلة بين النموذج التجميعي مع نموذج الآثار الفردية الثابتة ، وللقيام بهذه المفاضلة تم استخدام الاختبار الذي يوفره برنامج **views9** هو اختبار **Redundant Fixed Effects Tests** الذي يعتمد أيضا على اختبار فيشر .

الجدول رقم 11: نتائج اختبار **Redundant Fixed Effects Tests**

Redundant Fixed Effects Tests			
Equation: EQFIX			
Test cross-section fixed effects			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	59.190413	(3,56)	0.0000
Cross-section Chi-square	87.116261	3	0.0000

المصدر : من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج **views9** من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن احتمالية الاختبار أقل من 0,05 وقبول فرضية وجود آثار فردية ثابتة ، أي النموذج الأفضل هو نموذج الآثار الفردية الثابتة مقارنة مع النموذج التجميعي .

ب-المفاضلة بين نموذج الآثار العشوائية ونموذج الآثار الثابتة :

للمفاضلة بين هذين النموذجين تم استخدام اختبار **Hausman** الذي أعطى النتائج التالية:

الجدول رقم 12: نتائج اختبار **Hausman**

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Equation: EQRAND			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	4.840202	1	0.0278

المصدر : من إعداد الباحثة بناء اعلى مخرجات برنامج Eviews 9

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن احتمالية اختبار **Hausman** (0,01) أقل من 0,05 مما يعني قبول الفرضية البديلة التي تنص على أن نموذج الآثار الفردية الثابتة أفضل من نموذج الآثار الفردية العشوائية.

الجدول رقم (13): نتائج تقدير نموذج الآثار الفردية الثابتة لأثر عدد المقترضون من البنوك التجارية (لكل 1000

بالغ) على المتغير المستقل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SLS	0.737435	0.195569	3.770713	0.0004
C	121.3681	5.803445	20.91312	0.0000
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
Weighted Statistics				
Root MSE	35.47598	R-squared	0.900185	
Mean dependent var	161.9936	Adjusted R-squared	0.893055	
S.D. dependent var	51.32885	S.E. of regression	37.02587	
Sum squared resid	76771.24	F-statistic	126.2589	
Durbin-Watson stat	0.179980	Prob(F-statistic)	0.000000	

المصدر : من إعداد الباحثة بناء اعلى مخرجات برنامج Eviews 9

من خلال الجدول رقم (13) أنه يوجد تأثير إيجابي بين الاستثمار في رأس المال البشري المقاس ب عدد الالتحاق بالتعليم العالي (% من الإجمالي) والشمول المالي المقاس ب عدد المقترضون من البنوك التجارية (لكل 1000 بالغ)، وهذا التأثير معنوي حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0,000 عند مستوى معنوية 0.05 ، وهذا يدل أن عند زيادة عدد الملتحقين بالمدارس التعليم العالي تعمل على زيادة عدد

المقترضون، وبفسر ذلك أن الاستثمار في رأس المال البشري عن طريق التعليم يعمل على رفع الوعي المصرفي بزيادة التعامل مع المؤسسات المصرفية التي من وظائفها الأساسية منح الائتمان مما سيزيد من نسبة المقبلين على حيازة القروض البنكية . أما القوة التفسيرية للنموذج نلاحظ أن معامل التحديد R^2 فقد بلغ 90 % ، مما يعني أن المتغير المستقل يفسر 90 %، تغيرات المتغير التابع مما يدل على قوة تفسيرية عالية للنموذج عند مستوى معنوية 0.05. والباقي يرجع لمتغيرات أخرى خارج النموذج. أما

بالنسبة المعنوية الكلية للنموذج تبين أن النموذج معنوي من خلال قيمة مستوى المعنوية لاختبار فيشر (prob F-statistic) التي كانت أقل من 0,05 أي يمكن الاعتماد على النموذج في تفسير التغير

الحاصل في المتغير التابع ، حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0,0000 لمستوى معنوية 0,05. وبناءً على النتائج السابقة: نقبل الفرضية الثالثة.

الخلاصة: من خلال ما تم التعرض له في هذه الورقة البحثية تم الوصول إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أن الاستثمار في رأس المال البشري عن طريق التعليم في الدول العربية عينة الدراسة متقارب ، برغم من الإصلاحات والمبادرات التي شهدها قطاع التعليم العالي من أجل تحسين مخرجاته كما ونوعا ، إلا أنه يحتاج إلى اهتمام أكثر وإعطائه أولوية عن الاستثمارات الأخرى ؛

- تقارب في مستوى الشمول المالي في الدول العربية عينة الدراسة ، إلا أنه مزال بعيدا عن مستوى العالمي بالمقارنة بالدول الرائدة في هذا المجال بسبب ضعف الاستراتيجيات الوطنية المتخذة لتعزيز الشمول المالي ، فمن خلال المؤشرات التي تقيس استخدام الحسابات المصرفية تسجل الجزائر أدنى مستوى في عدد الفروع البنوك التجارية المتاحة و عدد أجهزة الصرف الآلية، وهذا يدل على ضعف البنية التحتية المصرفية و الإلكترونية ، كما تحتل أيضا المرتبة الأخيرة من خلال مؤشر الاقتراض ، وذلك راجع لأسباب دينية بتحريم الربا و التأخر في التوسع في الصيرفة الإسلامية ؛

- أن الاستثمار في رأس المال البشري عن طريق التعليم سوف ينعكس على مستوى التوعية المالية ، المعرفة الرقمية ، مستوى الوعي التقني وثقافة استخدام المنتجات المالية لدى المواطنين للوصول إلى حساباتهم المصرفية عن طريق أجهزة الصراف الآلي مما يجعلهم أكثر طلبا للخدمات المالية ، كما سوف يعمل على رفع الوعي المصرفي بزيادة التعامل مع المؤسسات المصرفية مما سيزيد من نسبة المقبلين على حيازة القروض البنكية. و عليه من خلال ما تم عرضه في هذه الورقة والنتائج التي تحققت نقتح مجموعة من التوصيات:

- ضرورة تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال التوسع في البنى التحتية المصرفية و الإلكترونية بهدف توفير بنية تحتية مالية قوية في الدول العربية عامة و خاصة الجزائر التي سجلت نقصا في هذا المجال ، تبادل الخبرات والمعلومات بين الدول التي حققت مستويات عالية في الشمول المالي والدول العربية و الاستفادة من التطور التكنولوجي الحاصل في الخدمات المالية والمصرفية، كما يجب على الدول العربية إتباع استراتيجية وطنية لتعزيز مستويات التعليم و الثقيف المالي من خلال دمج الثقافة المالية في مناهج التعليم لرفع مستوى الوعي المالي ، التقني و المصرفي لزيادة الطلب على الخدمات المالية ، بالإضافة إلى ضرورة الاتجاه نحو

الصيرفة الإسلامية وتعزيز تطبيقها لكونها تتلائم مع العقيدة الدينية للمجتمعات العربية لرفع مستوى الشمول المالي من خلال مؤشر الاقتراض ومؤشر الادخار على حد سواء.

قائمة المراجع:

- Adele- Atkinson, F.-A.-M. (2013). *promoting, inclusion through financial Education :OECD /INFE Evidence , Policies and Praticce , OECD Working papers on financ.* France: OECD Working Papers on Finance.
- Adolfo Barajas, T. B. (2020). *r, Financial Inclusion: What Have We Learned So Far?* USA: International Monetary Fund.
- Asli Demirguc-Kunt, L. K. (2012). *, Measuring Financial Inclusion The Global Findex Database ,.* USA: Development Research Group, The World Bank.
- Babas MOUNIRA, F. N. (2021). The reality of financial inclusion indicators in the city of Setif - A survey-. *Economic Researcher Review*, VOL 09, No 01, Algeria 132-144.
- Johnston, D. J. (1998) , *L'INVESTISSEMENT DANS LE CAPITAL HUMAIN Une comparaison internationale.*, frane: CENTRE POUR LA RECHERCHE ET L'INNOVATION DANS
- Mohamed Abdelafateh ABBES, K. S. (2018). CONSTRUCTION D'UN INDICE D'INCLUSION FINANCIÈRE POUR LES PAYS MEMBRES DE L'ORGANISATION DE LA COOPERATION ISLAMIQUE (OCI). *Revue d'Economie et de Statistique Appliquée*, Vol 15, N1 , Algérie 6-23.
- Naoyuki Yoshino, P. M. (2016). *Overview of Financial Inclusion,, Regulation, and Education.,.* Philippines: Asian Development Bank Institute.
- Ozili, P. (2018). mpact of digital finance on financial inclusion and stability. *Borsa Istanbul Review*, Volume 18, Issue4, Turkey 329-340.
- بعبوني ليلي. (2014). الاستثمار في رأس المال البشري والعائد من التعليم ،. مجلة المؤسسة ، العدد4، الجزائر 177-167.
- بهياني رضا، بختي فريد. (2021). أثر الإستثمار في رأس المال البشري على النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية بإستخدام نموذج (ARDL) للفترة (1970-2016). مجلة رؤى إقتصادية، المجلد 11، العدد1، الجزائر، 68-55.

سعد علي حمود العنزي ، نزار حبيب عباس. (2020). الاستثمار الاستراتيجي للموارد البشرية في لعبة كرة
القدم. عمان: ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

شريف القاضي. (2021). الائتمان المصرفي (الطريق إلى الشمول المالي). مصر: شارك سطورك مع العالم.
شريف براهيم ، بلخضر عبد الرزاق ، عبد الهادي مداح. (2012). دراسة قياسية للعلاقة بين رأس المال البشري
في الجزائر خلال الفترة (1980-2017) ،. مجلة التنمية و الإقتصاد التطبيقي، المجلد 3، العدد 1 ،
الجزائر، 19-35.